

Distr.: General
19 December 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة قرارات المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ومقرراته

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رئيس لجنة وضع المرأة

يشرفني أن أطلب تقديم مساهمات موضوعية من لجنتم الفنية في المواضيع التي تناولها دورة عام ٢٠١٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجزء المتعلق بالتكامل في عام ٢٠١٥، وأن أبلغكم بموضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٦. ويشرفني أيضا أن أقدم إليكم معلومات عن دورة المجلس لعام ٢٠١٤ وعن ما اعتمده من ولايات تم اللجان الفنية.

ومن المتوقع أن تعتمد الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خطة موحدة وعالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تستجيب للعديد من التغييرات التي حدثت في البيئة الإنمائية العالمية منذ مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. فالانتقال إلى خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتسم بالطموح والتكامل والاتساق والعالمية على أساس أهداف التنمية المستدامة يتطلب رؤية متكاملة واضحة على المستوى المفاهيمي للسياسات وفي مرحلة التنفيذ على نطاق القطاعات والجهات الفاعلة والمستويات.

وسيضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور محوري في النهوض بنهج متكامل لوضع خطة موحدة وعالمية. وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ١/٦٨ المتعلق بتعزيز المجلس

* E/CN.6/2015/1



210115 190115 14-67717 (A)



الاقتصادي والاجتماعي، أن يحدد معا موضوعا دورتي المجلس لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، اللذين يمثلان الانتقال من خطة قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة قائمة على أهداف التنمية المستدامة، من أجل إتاحة متسع من الوقت لمنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الأعضاء لإدخال التعديلات اللازمة على خططها دعماً لخطة التنمية الجديدة. وستكتسي دورتا عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ أهمية حاسمة في مواءمة أعمال منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصورة فعالة مع الهيكل المؤسسي الجديد الذي حددته الجمعية العامة وتمكين المجلس من الاضطلاع بالقيادة الفنية لتوجيه عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

وسيدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي عملية الانتقال إلى إطار التنمية الجديد من خلال موضوعه لعام ٢٠١٥ وهو "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه الأمر؟". وسينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الموضوع المقرر لعام ٢٠١٥ في جميع أعماله خلال دورة عام ٢٠١٥ التي ستعقد بعقد الجزء الرفيع المستوى للمجلس في تموز/يوليه ٢٠١٥.

وسيتناول المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جوانب هذه العملية الانتقالية من خلال موضوعه المتوائم مع موضوع المجلس وهو "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض - المنتدى السياسي الرفيع المستوى بعد عام ٢٠١٥". وسيتناول المجلس أيضا جوانب تحليلية وجوهرية من موضوع عام ٢٠١٥ وعملية الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال جميع أجزائه ومنتدياته، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي وعملية متابعة تمويل التنمية.

وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا، في دورته التنظيمية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٤، موضوع دورة المجلس لعام ٢٠١٦، وهو "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من تقديم الالتزامات إلى تحقيق النتائج".

وأود أن أطلب من لجننتكم الفنية أن تنظر في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥ بوصفه بندا من بنود جدول أعمال دورتها، وأن تقدم مساهمات موضوعية، حسب الاقتضاء، إلى المجلس للنظر فيها خلال الجزء الرفيع المستوى للمجلس الذي سيعقد في الفترة من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. ويرحب بتقديم هذه المساهمات في أقرب وقت ممكن بعد انعقاد دورة لجننتكم الفنية، وفي موعد أقصاه ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥. ويرجى الرجوع إلى المرفق الأول لهذه الرسالة للاطلاع على مزيد من التوجيهات.

وأود أيضا أن أدعوكم إلى توجيه انتباه لجننتكم الفنية إلى موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ وحث لجننتكم على أن تقدم، حسب الاقتضاء وفي الوقت المناسب، مساهمات جوهرية في هذا الموضوع إلى الجزء الرفيع المستوى للمجلس لعام ٢٠١٦.

وقد أنشأت الجمعية العامة، في قرارها ١/٦٨، الجزء المتعلق بالتكامل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية توحيد جميع إسهامات الدول الأعضاء وهيئات المجلس الفرعية ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية وتعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن.

وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون موضوع الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس لعام ٢٠١٥ هو ” تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع“. وسيضم الجزء المتعلق بالتكامل الدول الأعضاء، ومنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئات منظمة العمل الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل التركيز على الكيفية التي يمكن أن يكون بها إيجاد فرص العمل الجيدة أداة لتعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتقدم المذكرة المفاهيمية الواردة في المرفق الثاني مزيدا من التفاصيل عن مجال تركيز الجزء المتعلق بالتكامل.

وأود أن أطلب من لجننتكم الفنية وسائر الهيئات الفرعية أن تتفضل، قدر المستطاع، بتقديم إسهامات بحلول ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، بشأن تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع، بالاقتران مع توصيات وتوجيهات تقنية بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدمج هذه المدخلات في الإطار الأعم للتنمية المستدامة. ويرجى الرجوع أيضا إلى المرفق الأول لهذه الرسالة للاطلاع على مزيد من التوجيهات.

وفي ما يتعلق بدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ والولايات المعتمدة لها التي تم اللجان الفنية وهيئات الفرعية، يُرجى مع عظيم الامتنان إطلاع لجننتكم الفنية على المرفق الثالث لهذه الرسالة، المتعلق بدورة المجلس لعام ٢٠١٤ والولايات المعتمدة لها، وذلك للنظر فيه واتخاذ إجراء بشأنه، حسب الاقتضاء.

وأود أن أشكركم على تعاونكم المستمر وأطلع إلى مساهمات لجننتكم في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥.

(توقيع) مارتن ساجديك

تفاعل الهيئات الفرعية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٥

وفقا لقرار الجمعية العامة ١/٦٨ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كُلف المجلس بالاضطلاع بالقيادة الموضوعية للمنظومة من خلال اعتماد موضوع سنوي وتنظيم أجزاء المجلس بشكل غير متزامن طوال العام، على أن تبدأ دورة برنامج العمل في تموز/يوليه. ويقدم هذا المرفق معلومات عن بعض الأحكام المهمة من هذا القرار الذي يتيح فرصا للهيئات الفرعية من أجل المضي قدما بأعمالها في سياق العملية الأعم المتمثلة في تعزيز المجلس في عام ٢٠١٥.

عنوان الجزء	مهام الجزء وموضوعه ونتائجه المتوقعة	الإسهام المتوقع حسب الهيئات الفرعية	الفرص المتاحة للهيئات الفرعية
الجزء الرفيع المستوى (٦-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥)	المهمة: يشمل الجزء الرفيع المستوى الاستعراض الوزاري السنوي حتى نهاية عام ٢٠١٥. وتعد أيضا الأيام الوزارية الثلاثة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في إطار الجزء الرفيع المستوى. موضوع الاستعراض الوزاري السنوي: "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه الأمر؟" موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى: "تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض - المنتدى السياسي الرفيع المستوى بعد عام ٢٠١٥" النتيجة: الإعلان الوزاري	يطلب من الهيئات الفرعية للمجلس أن تعالج جوانب الموضوع المقرر للمجلس باعتباره أحد بنود جدول أعمال الدورة، حسب الاقتضاء، في مجالات تخصصها، وأن تقدم إسهامات إلى المجلس بناء على ذلك. يمكن أن تتخذ المساهمات شكل وثيقة ختامية متفاوض عليها، أو موجز للرئيس أو مساهمة مقدمة من الأمانة العامة (إذا كان الوقت لا يسمح بأن تنظر اللجنة فيها). ويرحب بتقديم هذه المساهمات في أقرب وقت ممكن بعد انعقاد دورة لجننتكم الفنية، وفي موعد أقصاه ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٥.	• استعراض أساليب العمل، وإذا اقتضت الضرورة، النظر في إضافة بند من بنود جدول الأعمال من أجل تيسير هذا الإسهام • استعراض جداول الأعمال من أجل تحديد الفرص المتاحة لتناول الموضوع • النظر في معالجة مسألة من خلال اجتماعات تعقد ما بين الدورات، إذا لزم الأمر

عنوان الجزء	مهام الجزء وموضوعه ونتائجه المتوقعة	الإسهام المتوقع حسب الهيئات الفرعية	الفرص المتاحة للهيئات الفرعية
الجزء المتعلق بالتكامل (٣٠ آذار/مارس - ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٥)	<p>المهمة: تجميع جميع إسهامات الدول الأعضاء، ومنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى بهدف تنفيذ الولاية التي أسندتها مؤتمر ريو+٢٠ إلى المجلس من أجل التشجيع على تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بشكل متوازن.</p> <p>الموضوع: "تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع"</p> <p>النتيجة: موجز يعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي يكون بمثابة إسهام في الجزء الرفيع المستوى، مما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى.</p>	<p>ستستلزم معالجة مسألة إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق النظر في آثارها على الأبعاد الاقتصادية (أي النمو، وتوليد الدخل، والمهارات والابتكار) والأبعاد الاجتماعية (أي التماسك الاجتماعي، والحد من أوجه التفاوت، وتخفيف حدة الفقر، ونوعية أماكن العمل) والأبعاد البيئية (أي الفرص المتعلقة بالوظائف الخضراء، واستدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج).</p> <p>يطلب من اللجان الفنية وغيرها من الهيئات الفرعية أن تقدم إسهامات من منظورها الخاص، وأن تقدم، قدر المستطاع، توصيات وتوجيهات تقنية بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدمج إسهاماتها في الإطار الأعم للتنمية المستدامة. ويطلب من اللجان الإقليمية أن تقدم منظورات إقليمية بشأن التكامل إلى المجلس.</p> <p>يمكن أن تتخذ المساهمات شكل وثيقة ختامية متفاوض عليها، أو موجز للرئيس أو مساهمة مقدمة من الأمانة العامة (إذا كان الوقت لا يسمح بأن تنظر اللجنة فيها).</p> <p>يتوقع تقديم المساهمات في أجل أقصاه ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥.</p>	<p>من أجل تقديم هذه الإسهامات، يمكن للهيئات الفرعية القيام بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • استعراض أساليب العمل، وإذا اقتضت الضرورة، النظر في إضافة بند من بنود جدول الأعمال من أجل تيسير هذا الإسهام • استعراض جداول الأعمال من أجل تحديد الفرص المتاحة لتناول الموضوع، ولا سيما من المنظورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية • النظر في معالجة المسألة من خلال اجتماعات تعقد ما بين الدورات، إذا لزم الأمر • النظر في كيفية تناول الموضوع من منظور المسائل الشاملة لعدة جوانب، مثل المسائل الجنسانية وأوجه التفاوت، وما إلى ذلك.

عنوان الجزء	مهام الجزء وموضوعه ونتائجه المتوقعة	الإسهام المتوقع حسب الهيئات الفرعية	الفرص المتاحة للهيئات الفرعية
جلسات التنسيق والإدارة يرد أدناه توزيع مقترح للبنود على جلسات التنسيق والإدارة لعام ٢٠١٥	المهام: في جلسات التنسيق والإدارة، يستعرض المجلس تقارير هيئاته الفرعية ويعتمدها، ويتناول التنسيق على نطاق المنظومة بشأن مسائل إنمائية محددة (مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني والأمراض غير المعدية)، وينظر في حالات قطرية أو مسائل إقليمية معينة مدرجة في جدول أعماله.	وفقاً للفقرة ١٧ من مرفق قرار الجمعية العامة ١/٦٨، ينبغي أن تدرج الهيئات الفرعية في تقاريرها موجزا تنفيذيا وينبغي أن تكون التقارير موجزة وتحدد بوضوح إجراء بشأنه، وأن تخطط لتقديم تقاريرها بناء على ذلك.	ينبغي للهيئات الفرعية أن تأخذ في الاعتبار اجتماع التنسيق والإدارة الذي سينظر المجلس خلاله في تقريرها من أجل اتخاذ إجراء بشأنه، وأن تخطط لتقديم تقاريرها بناء على ذلك.
٨-١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥	النتيجة: قرارات ومقررات	إجراء بشأنها.	
	- الانتخابات في الهيئات الفرعية		
	- تقارير الهيئات الفرعية (لجنة المنظمات غير الحكومية، نقل البضائع الخطرة)		
	- تقرير المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب		
	- تقارير معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث		
٨-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥	- المسائل الجنسانية ومسائل المرأة (تقرير لجنة وضع المرأة + تعميم مراعاة المنظور الجنساني)		
	- تمويل التنمية		
	- تقارير الهيئات الفرعية وهيئات الخبراء (الإحصاءات، والتنمية الاجتماعية، والمسائل الضريبية، ولجنة السياسات الإنمائية)		
	- فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها		

عنوان الجزء	مهام الجزء ومواضيعه ونتائجه المتوقعة	الإسهام المتوقع حسب الهيئات الفرعية	الفرص المتاحة للهيئات الفرعية
٢٠-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥	- استعراض برنامج عمل اسطنبول (البند ٦ (ب)) والمسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً (البند ١٣ (أ))		
	- التعاون الإقليمي		
	- فلسطين والبلدان والشعوب المستعمرة		
	- تقارير الهيئات الفرعية (لجنة المنظمات غير الحكومية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة السياسات الإنمائية، والإدارة العامة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ولجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالأسماء الجغرافية)		
	- تنسيق المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئين (لجنة البرنامج والتنسيق)		
	- المتابعة المتكاملة للمؤتمرات (تقرير رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي)		
	- تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق		
	- المسائل الخاصة ببلدان بعينها (هايتي وجنوب السودان)		
	- تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موثل الأمم المتحدة)		

المرفق الثاني

الجزء المتعلق بالتكامل لعام ٢٠١٥

١ آذار/مارس - ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥

تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع

مذكرة مفاهيمية

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون موضوع الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس لعام ٢٠١٥ هو "تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع".

وفي نفس الوقت تقريبا، اختتم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة أعماله وأعلن أن "الإنسان يشكل محور التنمية المستدامة". والتركيز على الكيفية التي يمكن أن يكون بها إيجاد فرص عمل جيدة أداة لتعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة سيتيح فرصة للدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى لمناقشة الأوجه العديدة التي يشكل فيها الإنسان محور التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، سيكون الاجتماع بمثابة منبر لتحديد الخيارات في مجال السياسات العامة والمفاضلات الممكنة التي يمكن أن تنشأ عن اعتماد نهج متكامل. ومن المنطقي تناول هذه المسائل معا بطريقة متكاملة. فالمجتمع الدولي يواجه في الوقت الراهن تحديات هائلة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا وفي مجال العمالة.

ويتسبب تزايد استخدام الموارد الطبيعية والتلوث في التفاقم الحالي لقلّة المياه العذبة والأراضي الخصبة وتسارع وتيرة فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ إلى مستويات لا يمكن تحملها، بل ربما لا يمكن السيطرة عليها. والحالة لا تقتصر على كونها غير مستدامة من الناحية البيئية، بل تنطوي أيضا على تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.

ورغم التقدم المحرز في تخفيف حدة الفقر المدقع، ما زال في البلدان النامية ٨٣٩ مليون عامل (أو ٢٧ في المائة من العمالة على الصعيد العالمي) غير قادرين على كسب ما يكفي لإخراج أنفسهم وأسرهم من عتبة الفقر وهي دولاران في اليوم. وعلاوة على ذلك، تباطأت وتيرة الحد من الفقر المدقع في السنوات الأخيرة ومن المحتمل أن يتسبب تدهور البيئية في تبيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال التنمية والحد من الفقر.

وسجلت أجزاء كبيرة من العالم النامي والعديد من الاقتصادات الناشئة نموا اقتصاديا قويا خلال العقد الماضي، وذلك إلى حد ما بفضل ارتفاع أسعار السلع الأساسية. غير أن الفوائد المتحققة من ذلك النمو لم توزع توزيعا عادلا في معظم الحالات. وتتسع الفجوة بشكل كبير بين دخل الأغنياء ودخل الفقراء في الغالبية العظمى من البلدان في جميع أرجاء العالم، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية في جميع المجتمعات.

والتماسك الاجتماعي معرض للخطر بفعل استمرار التمييز ضد المرأة، والمجموعات الإثنية، والشعوب الأصلية، ومختلف الأقليات الأخرى. وتشجع المشاكل الاقتصادية والبيئية على تنقل اليد العاملة وفي بعض أنحاء العالم يتعرض العمال المهاجرون للاستغلال. وجميع الناس يستحقون التمتع بالمساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص في عالم العمل.

وينبغي مواجهة التحديات الراهنة بطريقة متكاملة ومتماسكة. فعلى سبيل المثال، من الحتمي أن انتعاش أسواق العمل الذي يولد ما يكفي من فرص العمل اللائق سيتطلب تحقيق نمو اقتصادي أقوى مقارنة بما سجله العالم في السنوات الأخيرة. لكن من الضروري أن يتسم هذا النمو الأسرع بمزيد من التوازن كي تتحقق التنمية المستدامة. وهذا يعني أنه يجب توزيع الفوائد المتحققة من النمو على نحو أكثر إنصافا بين البلدان وداخل البلدان من أجل عكس مسار اتساع التفاوت في الدخل وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وفي الوقت نفسه، من الضروري تغيير تركيبة النمو، وبخاصة يجب أن تصبح أنماط الاستهلاك والاستثمار أكثر توازنا واستدامة من الناحية البيئية. ويمكن تيسير هذه الأخيرة بزيادة التركيز على إيجاد فرص العمل الخضراء اللائقة. والاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية بما يجعل المجتمعات أكثر قدرة على التكيف والتنمية وأكثر توفيراً في استخدام الطاقة بالإضافة إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة مسألتان يمكنهما المساهمة بصورة كبيرة في إيجاد فرص العمل والتعويض عن أي خسائر في فرص العمل في الصناعات التي يلزمها تقليل أثرها الكربوني. وسيؤدي عدم التصرف على وجه السرعة إلى استمرار فقدان فرص العمل في القطاعات الأكثر تعرضاً لخطر تغير المناخ مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك، التي تستخدم ما يزيد على بليون شخص.

وتتطلب التنمية المستدامة تحديث أجزاء من الاقتصادات غير الرسمية والاقتصادات الريفية. فهذه القطاعات توفر معظم فرص العمل في العالم النامي ومن الممكن زيادة إنتاجيتها والرفع من أجورها دون التسبب في آثار سلبية على البيئة. وهذا يتطلب الجمع بين استثمارات عامة تتسم بالكفاءة وتشجيع المبادرات الخاصة عن طريق الائتمانات الميسورة

وتهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية. ومن الأساسي أيضا للبلدان النامية وضع سياسات صناعية وتجارية تدعم تنوع الاقتصاد ورفع مستوى القيمة المضافة على نحو مستدام بيئيا. وسيطلب تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة تنفيذ الوعود التي قطعت بشأن وضع حد اجتماعي أدنى في العديد من المحافل الدولية في السنوات الأخيرة وإحراز تقدم نحو تحديد أجر معيشي أدنى. وسيطلب ذلك أيضا إنشاء ودعم مؤسسات معنية بسوق العمل تساعد على تعزيز الإنصاف في أماكن العمل.

ويمكن تيسير جميع الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة عن طريق سياسات التعليم والتدريب وتنمية المهارات المناسبة بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في سياسات أخرى لتنشيط سوق العمل. ويعوق النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات عدم كفاية الاستثمار في التعليم الأساسي ونقص المهارات. وسيتعزز التماسك الاجتماعي إذا أتيحت للعمال فرص مدى حياتهم العملية لتحسين مهاراتهم ونوعية أعمالهم. وسيطلب تعزيز الاستدامة البيئية تطوير مهارات جديدة وتوسع نطاق العديد من المهن التي تعرضت للإهمال في الماضي.

مجالات التركيز

بناء على ما تقدم، سيركز الجزء المتعلق بالتكامل في عام ٢٠١٥ على المجالات ذات الأولوية التالية:

- (أ) السياسات الاقتصادية الوطنية والدولية الرامية إلى تيسير التنمية المستدامة وتوفير العمل اللائق؛
- (ب) تحويل الاقتصاد غير الرسمي وتحديث الاقتصادات الريفية من أجل تحسين الإنتاجية والتشجيع على إيجاد فرص عمل أفضل بكيفية مستدامة من الناحية البيئية؛
- (ج) الحد من الفقر والتصدي لتفاوت الدخل دون التأثير على البيئة؛
- (د) زيادة فرص العمل الخضراء، وبناء مجتمعات قادرة على التكيف، والترويج لأنماط استهلاك واستثمار أكثر استدامة؛
- (هـ) الحد الأدنى الاجتماعي، والأجور المعيشية، والمؤسسات المعنية بسوق العمل والتنمية المستدامة؛
- (و) التدريب والمهارات وسياسات تنشيط سوق العمل من أجل التنمية المستدامة.

أسئلة رئيسية

- ما هي الخيارات المحتملة في مجال السياسات في الأجل القصير والمكاسب المحتملة في الأجل الطويل الكامنة في اتباع نهج متكامل لتشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع؟
- كيف يمكن تحقيق الاتساق في مجال السياسات بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياق النهوض بالعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع؟
- كيف يمكن أن تساعد سياسات العمالة على الحد من أوجه التفاوت الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما الذي يجعل بطالة الشباب مشكلة كبرى في العديد من البلدان بصرف النظر عن مستوى تنميتها؟
- هل يمكن أن تساعد تنمية القطاع الزراعي على توليد فرص عمل الشباب في البلدان الأفريقية؟
- ما هي التدابير الضرورية لربط مباشري الأعمال الحرة بسلاسل الإمداد العالمية؟
- ما هو الدور الذي تؤديه الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والهيئات الثلاثية ومنظمة العمل الدولية والمجتمع المدني في ضمان الحقوق في العمل؟
- ما هو مستقبل العمل؟ كيف تهيئ البلدان نُظُمها التعليمية من أجل الاستجابة لهذا التغيير؟ وما هي الاستثمارات اللازمة؟
- ما هي أنواع فرص العمل اللازمة لإيجاد حلول لمسألة تغير المناخ؟ وما هي السياسات اللازمة وكيف يمكن التخفيف من حدة التنازلات بين الركائز البيئية والاقتصادية والاجتماعية؟
- ما هي أنواع الاستثمارات الضرورية لتوليد أكبر قدر محتمل من فرص العمل مع الحفاظ على الاستدامة البيئية؟
- ما نوع ما يلزم من إطار مؤسسي وترتيبات إدارية لتحقيق النجاح في تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة من أجل تيسير توفير العمل اللائق؟

- ما الخطوات المحددة التي يلزم أن يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمساعدة البلدان على حفز النمو الاقتصادي بطريقة مستدامة تسهم في إيجاد فرص العمل اللائق؟

شكل الاجتماع والمشاركون فيه

سيُعقد الاجتماع على مدى ثلاثة أيام، برئاسة نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير فلاديمير دروبنيك. وسيضم جلسة افتتاحية بحضور شخصيات بارزة وعددا من اجتماعات المائدة المستديرة، وعروضا على شاکلة العروض التي تتناول مواضيع التكنولوجيا والترفيه والتصميم، ومناقشة عامة. وسيجري تيسير كل جلسة من جلسات المائدة المستديرة وستليها مناقشة مفتوحة. وسيطلب من المشاركين التركيز على السبل الكفيلة بتعزيز التقارب بين السياسات استنادا إلى التجارب القطرية والممارسات الجيدة والدروس المستفادة. وستعد منظمة العمل الدولية مذكرة معلومات أساسية تشمل مسائل أساسية من أجل توجيه المداولات بصفة عامة. وستعد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، مذكرات توجيهية للمتكلمين في فرادى الجلسات. وسيلخص المسير نقاط المناقشة الرئيسية والتوصيات الصادرة عن كل جلسة.

وسيشمل المشاركون الهيئة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية (الدول الأعضاء وأرباب العمل ونقابات العمال) إلى جانب ممثلي المجموعات الرئيسية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين، والحكومات المحلية، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية. وسيكون من بين المتكلمين البارزين رؤساء الدول أو الحكومات التي تود نشر ما لديها من أفضل الممارسات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير العمل اللائق.

الوثيقة الختامية

ستكون الوثيقة الختامية عبارة عن موجز يعده نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يسلط الضوء على التوصيات الرئيسية في مجال السياسات ويقدم التوجيه بشأن تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وسيتاح هذا الموجز للنظر فيه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراض الوزاري السنوي المقبلين.

المرفق الثالث

دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤ والولايات المعتمدة ذات الصلة بها

باعتماد قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المتعلق بمواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنظومته، بدأ المجلس في عام ٢٠١٤ العمل بالهيكل الجديد لجزئه. فقد عُقد جزؤه الرفيع المستوى في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ وشمل استعراضه الوزاري السنوي، ومنتدى التعاون الإنمائي، والاجتماع الوزاري الأول للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية المجلس.

واعتمد إعلان وزاري صادر عن الجزء الرفيع المستوى والمنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤. وتناول هذا الإعلان المواضيع التالية: ضرورة الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأهمية معالجة الخطة التي لم تكتمل بعد في عملية الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة وخطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وضرورة إقامة شراكة عالمية قوية من أجل التنمية؛ والصلة بين الفقر والتنمية المستدامة، مع التأكيد على أن القضاء على الفقر ما زال أكبر التحديات العالمية وأنه أساسي لتحقيق التنمية المستدامة؛ والاعتراف بأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما في ذلك دورهما في دعم خطة مقبلة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وقدمت العروض الطوعية الوطنية في إطار الاستعراض الوزاري السنوي تجارب قطرية قيّمة في مجال التنمية ونشرت أفكارا حول سبل الربط بين إطار الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونشرت أيضا تجارب بلدانها في اعتماد سياسات تتصدى لتحديات التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وشدد الإعلان الوزاري على أهمية الاستفادة من العروض الطوعية الوطنية من أجل استعراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ورصد ما تحزره من تقدم.

وعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمرة الأولى في نيويورك في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤. وعقد الاجتماع الوزاري للمنتدى في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه في إطار الجزء الرفيع المستوى للمجلس. وكان موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٤ هو "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة". واستفاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى من مشاركة

واسعة النطاق، إذ حضره أكثر من ١٥٠ مشاركا في حلقات النقاش ومتكلما يمثلون الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشمل ذلك العديد من الوزراء، وممثلي منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، والمجموعات الرئيسية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين ورؤساء البلديات. وبالإضافة إلى الإعلان الوزاري، أسفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن رسائل متعلقة بالسياسات من أجل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

وانتقل منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤ بالمناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى مستوى جديد. فقد وُجِه نداء عاجل من أجل تنقيح وتحديث المفاهيم والنظم وأساليب العمل في خضم الوقائع الجديدة التي يشهدها التعاون الإنمائي، وذلك بهدف الاستفادة من كامل إمكاناته للنهوض بهذه الخطة الإنمائية التغيرية. وصاغ منتدى التعاون الإنمائي خطاها جديدا في مجال التعاون الإنمائي تتولى قيادته جميع الجهات الفاعلة ويمكن هذه الجهات، ولا سيما النساء والفتيات والشباب والمسنين والمهاجرين، من أن تشارك في حلول إنمائية ذات مواصفات مكيفة على أرض الواقع. وعزز المنتدى أيضا المناقشات المتعلقة بشراكة عالمية متجددة من أجل التنمية لحشد التمويل وغيره من وسائل التنفيذ.

وبصفة عامة، أثار الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى اهتماما كبيرا في أوساط الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية. والمجلس مُنكب حاليا بنشاط على متابعة الجزء الرفيع المستوى، ولا سيما الجوانب التي لها صلة مباشرة بالتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي ما يتعلق بالولايات التي اعتمدت، بالإضافة إلى الإعلان الوزاري، جرى اتخاذ إجراءات بشأن ٣٠ قرارا و ٢٥٢ موقرا في المجموع في تموز/يوليه ٢٠١٤. وقد أعد الجدول الوارد أدناه بصورة تعكس القرارات التي تم اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويرجى مع عظيم الامتنان توجيه انتباه لجنتم الفنية إلى هذا الجدول من أجل النظر فيه واتخاذ إجراءات بشأنه، حسب الاقتضاء.

ونظرا للهيكل الجديد الذي اتخذته الجزء، جرى النظر أيضا في بضع قرارات واتخذت إجراءات بشأنها في اجتماع التنسيق والإدارة الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا. وستقدم إضافة في أوائل عام ٢٠١٥ في ما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بعمل اللجان الفنية.

- القرارات/المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤
وتتضمن طلبات متابعة من جانب لجنة وضع المرأة
- ١/٢٠١٤ حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها
- قرارات تتطلب من اللجان الفنية اتخاذ إجراء بشأنها
- ٢٩/٢٠١٤ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا
- قرارات تتطلب من جميع هيئات/كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية اتخاذ إجراءات بشأنها
- E/HLS/2014/1 التصدي للتحديات القائمة والمستجدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية
للألفية في عام ٢٠١٥ ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل
- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية
لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة
- ٢/٢٠١٤ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة
وبرامجها
- ٥/٢٠١٤ التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج
الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع
- ٦/٢٠١٤ تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في
خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
- ٧/٢٠١٤ مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام ٢٠٠٢
- ٨/٢٠١٤ الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها
- ١٠/٢٠١٤ فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالوقاية من الأمراض
غير المعدية ومكافحتها
- ١٣/٢٠١٤ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات
الطوارئ
- ١٤/٢٠١٤ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المتعلق بالاستعراض
الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع
بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام ٢٠١٦	٢٤/٢٠١٤
الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٢٥/٢٠١٤
تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها	٢٧/٢٠١٤
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا	٢٩/٢٠١٤